

عندهم في سداد النكاح للزوجه
لا الصلحه فمن تلحت غير كفو بغير اذن
وليها فرق الولي بينهما لان الاوليا
يعبرون بعدم الكفاة والنكاح ينعقد
صححا في ظاهر الرواية وبتقاضي
من ارث وطلاق الى ان يفرق القاضي
بينهما والفرقة لا تكون طلاقا
بل فسخا ثم ان كان دخل بها فلها
والا فلا ورصي بعض الاوليا كرضي
كلهم عن ابي حنيفة وصاحبه محمد
فلا يجوز لواحد من الاوليا ان يتزوج
لها بعد ذلك الا اذا كان اقرب منه
وقال ابو يوسف اذا رصي بعضهم
لا يسقط حق من هو منه لان حقا
كل فلا يسقط الا برضي الكل وقبض
المهر ونحوه رضا لانه يقرر بالحكم
النعقد وكذا ذكر التجهيز ولو زوجها

الولي

الولي من غير كفو برضاها ففارقته
ثم تزوجت به بغير اذن الولي كانت
له ان يفرق بينهما لان الرضي بالاول
لا يكون رضا بالثاني والسكوت منه
لا يكون رضا الا اذا سكوت الى ان
تلك والكفاة تقتبر نسا في العرب
دون العجم لانهم ضيعوا انسابهم
فقرشيشا كفا اي بعضهم الكفا ليعف
ولا يقتبر التفاضل فيما بين قرشيش
والعرب غير قرشيش الكفا قبيلة
بقبيلة وليسوا كفا لقرشيش والموالي
الكفار رجل برجل والمراد بهم العجم
سما بدلك لانهم نصر والعرب
على قتال اهل الحرب والناصر يسمي
مولى قال الله تعالى وان الكافرين
لاموال لهم وليسوا كفا للعرب
والكفاة تقتبر اسلاما وحرية